أسواق الحصبة: محلات مغلقة... وخسائر باهظة

تحقيق/ محمد راجح

تنتابك حسرة شديدة عندما تقوم بإطلالة سريعة خلال الأيام الحالية لمنطقة الحصبة وتكاد لا تصدق نفسك أن هذه المنطقة كانت في يوم ما تعج بحياة صاخبة باعتبارها الموطن الرئيسي للأسواق التجارية الشعبية بمختلف أنواعها وأصنافها ومن أهم المراكز الرئيسية لأسواق الحراج من ملابس وأثاث وأدوات منزلية وكهربائية وكذا من أكبر أسواق الخضروات والفواكه والمواد الغذائية والعسل بأمانة العاصمة والتي اعتاد الناس ارتيادها للتبضع والتسوق بشكل يومي وخصوصاً الأيام الحالية التي تسبق دخول شهر رمضان المبارك.

معاناة وخسائر ضخمة تكبدتها مختلف الأعمال والقطاعات التجارية في هذه المنطقة وتوقف تام لأغلب الأنشطة والأعمال ألقى بظلال قاتمة على الوضع الاقتصادي والتجاري بصنعاء وأصبح المواطن بسبب هذا الوضع الذي آلت إليه أهم منطقة تجارية واكبر سوق شعبي بأمانة العاصمة في وضع صعب للغاية وخيارات استهلاكية وغذائية ومعيشية منعدمة خصوصاً مع اقتراب شهر رمضان المبارك وما كانت تمثله هذه المنطقة من أهمية كبيرة للتسوق وتلبية اغلب الاحتياجات والمتطلبات المنزلية وبتكاليف مناسبة.

تعد الأسواق التجارية والشعبية في منطقة الحصبة من أهم الأسواق والقطاعات والمناطق الحيوية الجاذبة للمستهلكين والمتسوقين سواءً في أمانة العاصمة أو من المناطق والمديريات المجاورة بمحافظة صنعاء.

وتعتبر الحصبة والمناطق المحاذية لها والشريط الدائري المرتبط بها والذي يصلها بأطرافها والمناطق المجاورة لها والذي يبدأ من جولة الصياح مروراً بالسوق الشعبي الواقع بين جولتي الحباري والساعة إلى مدخل مازدا من شارع التلفزيون مروراً بالمراكز التجارية المتعددة والأسواق الشعبية المتنوعة في هذا الشارع إلى جولة اللجنة الدائمة وشارع جامعة الدول العربية الذي يعد من أكثر الأماكن في هذه المنطقة حيوية وحركة تجارية وشعبية.

لكن هذه المنطقة والأماكن التجارية والأسواق الشعبية المرتبطة بها والقريبة منها تدمرت بشكل كبير مؤخراً وأصبحت شبه فارغة الأمر الذي وضع المواطنين أمام خيارات استهلاكية وغذائية صعبة وبشكل خاص الفترة الحالية التي تسبق شهر رمضان المبارك بحسب عبدالله الحياني مواطن وجدناه يجوب شارع جامعة الدول العربية بحثاً عن المحلات والأسواق في هذا المكان والتي اعتاد أن يقضي أغراضه المنزلية ويلبي احتياجاته الغذائية والاستهلاكية منها بشكل دائم وبشكل في المواسم التجارية والاستهلاكية.

ويضيف بأن أسواق هذه المنطقة تعد المركز الرئيسي للأسواق الشعبية والتجارية في صنعاء وأهم المناطق الجاذبة للمستهلكين والمتسوقين محدودي الدخل وكذا مكان حيوي هام للمنتجات الزراعية والكهربائية والغذائية والملابس وغيرها.

ويقول أن مثل هذه الأسواق يجد فيها المواطنون متنفساً لقضاء حاجاتهم بأسعار مقبولة تناسب دخول الناس الهابطة والمتدنية والذين سيواجهون صعوبة بالغة في توفير احتياجاتهم بسبب ما لحق بالأسواق في هذا المكان من تدمير وخوف وخسائر وإغلاق الأمر الذي سيضاعف الأعباء المعيشية على المواطنون بشكل كبير.

إغلاق وخسائر

تفاجأ وأنت تعدي جولة سبأ باتجاه الحصبة بإغلاق تام للمحلات التجارية بأستثنأءت قليلة وخصوصاً المحلات والأعمال القريبة من جولة اللجنة الدائمة والغرفة التجارية والتي كانت اغلبها متخصصة بتجارة العسل الأمر الذي يؤكد تكبد هذه التجارة لخسائر فادحة أدت كما يلاحظ لشحه المعروض من هذه المادة الغذائية التي تشتهر اليمن بانتاجها وتصديرها وبالتالي ارتفاع أسعاره لمستويات قياسية.

أحد تجار العسل في هذه المنطقة يؤكد أن اغلب المحلات العاملة في هذا الجانب دمرت بشكل تام وتوقفت اغلبها عن العمل وهناك تخوف كبير للعودة لفتح المحلات ومزاولة الأنشطة من جديد وأيضا صعوبة يواجهونها في العودة للوضع السابق نظراً للتدمير التام الذي لحق بمحلاتهم.

ويشير إلى أن هذه المنطقة تعد أحد أهم المراكز الرئيسية في تجارة العسل ومصدر هام لتسويق وترويج هذا المنتج اليمني الذي يحظى برواج وشهرة واسعة في الداخل والخارج.

ويؤكد أن هناك ما يقرب من ٢٥ محلاً ومركزاً تعمل في تجارة العسل بهذا المكان وتتجاوز خسائر المحل الواحد المليون ريال كحد أدنى.

هدوء تام

في الاتجاه يميناً تكاد لا تصدق نفسك وأنت تتجول في شارع جامعة الدول العربية الموطن الأساسي للخضروات والفواكه والباعة المتجولين وكذا تجارة المواد الغذائية والاستهلاكية التي كانت تتكدس بكميات كبيرة في هذا المكان وتعد مخزوناً تجارياً وغذائياً هاماً بصنعاء.

توقف تام للحياة في هذا الشارع الذي كان كما هو معروف يضج بحياة صاخبة وتبدو الأسواق خالية تماماً في هذا المكان خصوصاً أسواق الخضروات والفواكه والملابس والحراج

ويشير احد الباعة المتجولين النادرين الذين وجدناهم في هذا الشارع إلى انه تواجد منذ يومين ليبيع بلس التين الذي تعود أن يبيعه سنوياً بفضل الحركة التجارية والتسويقية التي كانت مزدهرة في هذا المكان الذي يشكل مركز تسويقياً هاماً للمنتجات الزراعية.

ويقول انه لم يعد هذا المكان مناسباً للعمل وخلال يومين بقيت بضاعته المتمثلة بالبلس راكدة في العربية ولم يبع منها إلا القليل ويستعد متحسراً للأنتقال لمكان آخر للعمل فيه.

مصروفات رمضان تؤرق الفقراء ومحدودي الدخل

استطلاع /أحمد الطيار

تفزع مصروفات رمضان وتكاليف مستلزماته جميع الأسر اليمنية خصوصا في الفترة الراهنة ،غير أنها مع فئة الفقراء ومحدودي الدخل باتت تؤرق مضاجعهم في ظل وضع اقتصادي غير آمن وقلة دخل يعيشونها واضحة المعالم مما يصيبهم بحيرة وحزن من عدم قدرتهم على شراء مستلزمات رمضان الكثيرة ورسم البهجة على وجوه أطفالهم احتفاء بهذا الشهر الكريم.

هم المستلزمات

جميع الأسر اليمنية في الريف والحضر تعترف أن الشهر الفضيل بحاجة ماسة لمصروفات ومستلزمات خاصة لهذا الشهر ومعظمها في الغالب لا تدخل الموائد الأسرية إلا في رمضان ،وهذه تعتبر من خصائص رمضان جيلا بعد جيل ومع موجهة ارتفاع الأسعار لهذه المواد حاليا وقلة الدخل أصبحت هذه المستلزمات هما يؤرق الأسر وهذا لب المشكلة، ويقول مفيد الثوري خبير اجتماعي عن رمضان: يتسم بعادات غذائية معينة تحرص الأسر على تحضيرها منذ أجيال وهذا التقليد عادة فرضت على الأسر تكاليف إضافية على موازنتها لا تقدر على توفيرها وفي حالة محدودي الدخل والفقراء تكون المشكلة أوضح وأعمق.

الفقراء ومحدودو الدخل

في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها اليمن اصبح الفقراء ومحدودي الدخل فئة واحدة فوفقا لتقرير رسمي عن البنك الدولي هناك اكثر من ٤٩٪ من الأسر اليمنية داخل دائرة الفقر أي أنها تعتمد على دخل يومي يوازي ٢ دولار أي أن الشهر لديهم ب٣٠٠ دولار ،فيما الفقراء معروفون في اليمن انهم لايتمكنون من الحصول على هذا الرقم وترى معظمهم يساوي دخلهم ٢٠٠٠٠ ريال أي اقل من ١٠٠ دولار في الشهر، ووفقا لهذه الحسبة فان اليمنيين معظمهم في خط الفقر حيث يتقاضى الموظفون الحكوميون دخلا لايقل عن ١٤٠ دولارا للمهن الحرفية ولايزيد عن٢٠٤ دولارات للموظف الجامعي وهكذا تجمعهم دائرة واحدة هي دائرة الفقر.

ثمن المستلزمات

مستلزمات رمضان التي تحرص الأسر على اقتنائها تكلفها في اقل تقدير وأبسطه بمفهوم الفقراء مبلغ لا يقل عن ٥٠ الف ريال وتخصص لشراء حوالى ٨ كيلو من البقوليات(عدس، حمص، فاصوليا، عتر) وبهارات منوعة (كمون ،فلفل، هيل ، زر، هرد، قرفة) ومكسرات(حب العزيز ،زبيب ،دقيق سنبوسة ، بسبوسة، خلطات الأرز، فول سوداني ،وعلبة حليب مسحوق وعلبة سمن نصفية وصفيحة تمر ٥ كيلو ونصف كيس دقيق ونصف قمح وقطة سكر وقطة رز ،وعلبة عصير مسحوق.

ورغم تلك الأشياء في بساطتها ووزنها القليل إلا أنها فعلا تحتاج ميزانية تعادل راتبي شهرين متتاليين لمحدودي الدخل(الموظفين) ويقول حسان الفقيه انه يشعر بالقلق من قدوم رمضان بحوالي شهر لأنه يعرف انه يحتاج مبلغاً كبير لشراء احتياجاته فيما هو موظف محدود الدخل يستلم راتبه ليصرفه سريعا على الاحتياجات اليومية لأسرته فهو لا يتمكن من ادخار أي مبلغ نقدي ليواجه مصرفات رمضان.

قلق

من يعيش حياة الفقراء ومحدودي الدخل سيستشعر فعلا معاناتهم وخير دليل على ذلك ما وصلت اليه مستويات الأسعار من ارتفاعات قصمت ظهرهم وجعلتم فعلا في مأساة ويقول محمد طه أن الأسعار الحلية فضيعة فعلبة الحليب (٢,٥ كيلوجرام)ب٤٦٠٠ ريال والسمن النصف بـ ٤٠٠٠ ريال أما البهارات والمكسرات والتمور فزادت ب١٠٠٪ عن العام الماضي ولشراء مستلزمات بسيطة تحتاج ٤٠-٥٠ الف ريال وهذا مبلغ لايتوفر لأي احد من الفقراء ومحدودي الدخل لان احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فما بالك بمستلزمات تحتاج راتب شهر كامل.

موظفو القطاع الخاص

نتيجة للظروف الراهنة التي يمر بها اليمن فقد عدد كبير من موظفي القطاع الخاص أعمالهم وبالتالي مصدر رزقهم اثر تفاقم مشاكل المشتقات النفطية في السوق وتعطل حركة الاستثمار والتجارة الداخلية وهؤلاء اصبحوا فقراء جدا تعتبر مستلزمات رمضان بالنسبة لهم حلما صعب المنال ويقول إبراهيم العريقي انه فقد عمله في شركة أثاث كبيرة نتيجة لتوقف حركة الشركة ونشاطها التسويقي خلال الفترة الماضية واصبح حاليا يتقاضى ٤٠٪ من راتبه إلى اجل غير مسمى إكراما من الشركة لموظفيها وبذلك دخله انهار وأصبحت معيشته صعبة وبالتالي لن يتمكن من شراء مستلزمات رمضان كما كان.

قلة الدخل

يرى مختصون بأن سبب الفقر في اليمن والحياة التعيسة لأسره يعود في الأساس لقلة الدخل حيث يعيش رب الأسرة اليمنية بدخل شهري لايزيد عن ٤٠ الف ريال في المتوسط وهذا يجعله يعيش حالة بائسة يتخبط يمينا وشمالا ويصارع المعاناة، ويشير يحيى الزهيري إلى انه ينتظر تسلم راتبه للشهر القادم من اليوم الثالث لاستلامه وهي معاناة يطلب من الله أن يزيلها عن كاهل اليمنيين .

لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صالح عبده عبيد محمد يرى أن أسباب الفقر لا تعود لندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية فاليمن تمتلك موارد اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية الطبيعية ، المعدنية والنفطية والزراعية والسمكية ،إلى جانب موقعها الاستراتيجي الهام ووجود موارد بشرية كبيرة إنما الحاصل هو سوء استغلال الموارد فإذا تم استغلالها سوف تسهم في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً وثقافيا والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الغنية ، ولكن سوء استغلال تلك الموارد الاقتصادية في ظل إدارة اقتصادية تقليدية ومتخلفة والتوزيع غير العادل للثروة بين السكان والاستيلاء على عائداتها من قبل فئات صغيرة ،وحرمان الجزء الاكبر من خيرات البلد. فقد كان ذلك سببا في تخلف الاقتصاد اليمني وانتشار الفقر والتخلف بين السكان .

الجهود الوطنية لمعالجة تبعات الأزمة الاقتصادية

محمد محمد صلاح

في ظل هذه الأوضاع المتأزمة التي تعيشها بلادنا، جراء الأزمة الاستثنائية التي انفجرت فجأة ودون سابق إنذار في فبراير الماضي، يتدخل القطاع الخاص كعادته ملتزماً بمسؤولياته الوطنية و الاجتماعية والإنمائية كشريك أساسي فاعل للدولة في مسيرة التنمية الوطنية الرأسمالية في مختلف المجالات، يتدخل للمساهمة في الجهود الهادفة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، بتحمل أعباء و تكاليف توريد المشتقات النفطية بمواصفات عالية وبكميات كافية لتغطية الاحتياجات السكانية والمعيشية وفي المصانع و المعامل الإنتاجية والوحدات الصناعية الصغيرة والمزارع والمخابز و الأفران و مخازن المواد الغذائية و الأدوية و ثلاجات التبريد و أنشطة الصيد و الثروة السمكية و وسائل نقل و تسويق هذه المنتجات ..

وإذ يضطلع القطاع الخاص بهذه المهمة في ظل تحرير المشتقات النفطية بصورة مؤقتة، فإن ذلك يأتي استشعارا منه بمسؤوليته ودوره وواجبه الوطني لمعالجة تداعيات الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السياسية التي تهدد أمن واستقرار الوطن، ولمساندة أجهزة و مؤسسات الدولة في إدارة و تنظيم الشؤون الاقتصادية والمعيشية في البلاد خلال هذه الفترة التي يواجه فيها الوطن ما يمكن وصفه باقتصاد الأزمة، التي كان من أبرز أعراضها، تفجير الأنبوب النفطي في محافظة مأرب والاعتداء على أبراج الكهرباء بالإضافة إلى اعتراض توزيع المشتقات النفطية و المواد الغذائية و الأدوية والسلع الاستهلاكية بين محافظات الجمهورية بقطع الطريق أمام ناقلاتها واستهداف ممتلكات الدولة والقطاع الخاص و بيع هذه المشتقات مغشوشة في السوق السوداء محلياً تهريبها وبصورة منظمة إلى خارج الوطن.

هذه الأعمال الإجرامية والممارسات العدوانية غير المسؤولة، أدخلت الوطن والمواطنين والاقتصاد الوطني في نفق شديد الظلمة لا نعرف فيه من أين وإلى أين نسير، الأمر الذي يحتم علينا جميعاً كيمنيين، مواطنين ومسؤولين، في الداخل و الخارج التعاون والالتفاف والاصطفاف الوطني للخروج من هذه الأزمة، فالمرحلة تفرض علينا جميعاً بدون استثناء المبادرة الوطنية الخالصة للتصدي لتلك الأعمال العدوانية الطائشة والعمل الجاد والفاعل لمعالجة تبعاتها وآثارها التي أسفرت عن تسريح الكثير من العمال الصناعيين وأجبرت أعداداً أخرى على تقبل الإجازات بدون رواتب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تفرض الرفع الإجباري لأسعار هذه المنتجات المحلية، وهو ما ينعكس سلباً على قدراتها التنافسية أمام مثيلاتها من المنتجات في الأسواق المحلية و الخارجية.

هذه الأوضاع وتداعياتها المتلاحقة، تنبئ بقرب إشهار إفلاس الكثير من المصانع والمعامل الإنتاجية الوحدات والصناعية الصغيرة القائمة في السوق المحلية و بالمثل الكثير من الشركات و مؤسسات القطاع التجاري و الخدمي و المهني و المصرفي وكذا السياحي وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي ينشط فيها القطاع الخاص المحلي وقد انعكست كل هذه المؤشرات والأوضاع السلبية على أنشطة القطاع الخاص الذي تحمل أوزار الأزمة منذ بدايتها بمسؤولية كاملة وبتجرد تام ونكران للذات في سبيل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المعيشي في الوطن حتى الساعة.

ومازال القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية، يضرب أروع الصور الأخلاقية والالتزام الوطني والتضحية الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية بجهد منقطع النظير، رغم ما تعانيه بلادنا، المصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم و ذات الدخل المنخفض العاجز عن سد الاحتياجات التمويلية للمشاريع التنموية وتقليص الفقر، وفي ظل ما يشهده الوطن حالياً بفعل هذه الأزمة المفتعلة من جمود الإنتاج المحلي وارتفاع معدلات التضخم بمختلف مسمياتها وتفاقم سلبية رصيد المالية العامة للحكومة.

فالوطن بحاجة ماسة لكل الجهود الجادة والمخلصة لإدارة الاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة وهذه هي الحقيقة التي يتعامل معها القطاع الخاص بكل ما أوتي من إرادة وقوة وإصرار.

● **نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة**